

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عد 273

تاريخ القرار: 10 جوان 2016

تسلمت أنا كاتبة الأستاذ
سامي العاهني أصل هذا قرار
عد 273 - لتدبير على
01/06/2016

قرار

بتاريخ 10 جوان 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عد 273 في مادة
التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة

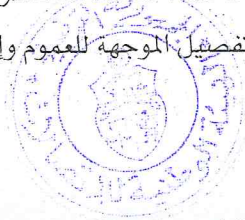
المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد 01 لسنة 2001 المؤرخ
في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002
وبالقانون عد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 و بالقانون عد 10 لسنة 2013 المؤرخ
في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر
عد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق
بالمصادقة على طريقتة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



4/1

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 30 ماي 2016 والمتضمن طلبها الاذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المتظلم منه وإلغاء جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد 1120 الصادرة الى شركة بتاريخ 02 جوان 2016 لتمكينها من ابداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة " على مطلب التدابير الوقائية والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عدد 1156 بتاريخ 06 جوان 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن " تقدمت بتاريخ 30 ماي 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد 358 تظلمت بموجبها من تولي شركة " تسويق العرض التجاري "Flybox Plus" الذي يخول للمشاركين فيه التمتع بالعديد من الامتيازات المتمثلة في خط هاتفي قار، رصيد بقيمة 5 دنانير من المكالمات المجانية صالحة نحو جميع المشغلين المحليين والدوليين والإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق عالية 20 جيجابايت مقابل 35 دينار شهريا. طالبة من الهيئة الاذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت " تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تولي شركة " " تسويق العرض التجاري " Flybox Plus" الذي يخول للمشاركين فيه التمتع بالعديد من الامتيازات المتمثلة في خط هاتفي قار، رصيد بقيمة 5 دنانير من المكالمات المجانية صالحة نحو جميع المشغلين المحليين والدوليين والإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق عالية 20 جيجابايت مقابل 35 دينار شهريا.

مشيرة الى أنه بالنظر الى قيمة وطبيعة الامتيازات المذكورة يتضح أن معلوم 35 دينار الموظف على المشترك شهريا لا يمكن ان يغطي تكاليف الابحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال، مشككة في شرعية تسويق العرض التجاري موضوع النزاع وحصوله على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات باعتبار وأن هذا الامتياز جاء مخالفا للقاعدة المضبوطة من طرف الهيئة صلب الفصل 3 من قرارها عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الذي اقتضى أن معدل تعرفه سعة التدفق من نوع جيجابايت يجب أن يعادل أو يفوق ديناران دون اعتبار الاداءات أي ما يقابل 2.5 دينار تقريبا باحتساب الاداءات بالإضافة الى تعارض الامتياز مع مضمون مراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 التي أكدت من خلالها على ضرورة احترام السعر الأدنى المذكور، ولتفادي حصول المزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها



انتهت المدعية الى طلب الاذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المتظلم منه وإلغاء جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 24 ماي 2016 تحت عدد 122288 والذي تضمن معاينة للعرض التجاري " Flybox Plus" على موقع شركة " على موقع الأنترنات مرفق بوثيقة اشهارية للعرض المتظلم منه بالإضافة الى ادلائها بنسخة من المراسلة الصادرة الى مصالحتها من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 08 جانفي 2016 تحت عدد 58 والمتعلقة باستعمال خدمة الأنترنات بواسطة امتياز رصيد الشحن.

وحيث أشار محامي" أ " في رده على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضد منوبته الى أن العرض التجاري موضوع النزاع يتطابق مع الترتيب الجاري بها العمل والمتمثلة أساسا في الأمر عدد 2638 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 المتعلق بضبط شروط توفير خدمة الهاتف عبر بروتكول الأنترنات والأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ و لقرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، مؤكدا على أن مصادقة الهيئة على العروض التجارية لا تتم إلا بعد استيفاء الدوائر الفنية التابعة لها لأعمال التدقيق الفني والمالي للوقوف على مدى استجابة تلك العروض للمعايير المحددة مسبقا، مشيرا الى أن عمل الهيئة استقر منذ القرار عدد 29 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011 على عدم جواز رجوع نفس الهيكل في قراره دون سبب شرعي، متمسكا بانتفاء الأضرار التي يصعب تداركها باعتبار وأن المدعية لم تبين ماهية الأضرار المسجلة في جانبها ولا مناطها كما لم يتم التطرق من طرف العارضة الى المعطيات الفنية والمالية التي من شأنها أن تجعل هذه الأضرار صعبة التدارك مستقبلا خاصة وأن القاعدة في المجال التجاري تقتضي أن الضرر المالي يبقى قابلا للتعويض في كل الحالات، معتبرا أن المدعية طالما ارتكزت في مطلبها على وجود الضرر فكان عليها اثباته لبيان جدية الطلب فالتلويح به لا يقوم قرينة على وجوده فهو أمر غير مفترض، مضيفا أنه في ظل وجود الترخيص المسبق لتسويق العرض وفي انتفاء عنصر الضرر لم يبق ما يستوجب النظر في المطلب، وانتهى الى طلب رفضه.

الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب الاذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المتظلم منه وإلغاء جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به.

وحيث تمسكت العارضة بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرارا يصعب تداركها مستقبلا.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها وأن يكون مهيبا على أسباب جدية تهدف الى منع حصول أضرار يصعب تداركها.



وحيث استقر فقه قضاء الهيئة في مادة القضاء الاستعجالي على اعتبار أن مطالب التدابير الوقائية المرفوعة دون تأييدها بدراسات اقتصادية تثبت الأضرار الحاصلة من وراء الممارسات المتظلم منها تعدّ من قبيل المطالب المجردة التي تقتضي إجراء أبحاث في الأصل للتثبت من صحة الادعاءات.

وحيث يتضح بالرجوع الى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد اليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن ، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات